ظاهرة الفِرار النحوي عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)

(الفِرارُ بين الأفعال أنموذجاً)

م. سليم مجدي عاجل الكعبي
مديرية تربية محافظة كربلاء المقدسة

أ. م. د. أفراح عبد علي الخياط
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

الملخص:

البحث يرصد ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين إلّا أنها لم تنل حظاً من الدراسة كم نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى مع أنها تمثل جانباً من الجوانب اللغوية البارزة.

وبعد التعرف على المعنى اللغوي للظاهرة, وتتبع موارد استعمالاتها في كتب اللغويين سيما مدونات أبي حيان, يمكن الخلوص إلى تعريف ظاهرة الفِرار النحوي بأنها: (وسيلة من الوسائل التي يتبعها النحويون للهروب من أسلوب كلامي فيه خروج عن القاعدة النحوية التي وضعوها, للرجوع إليها, مراعاة للصواب وعدم الوقوع في اللحن).

The research monitors one of the most prominent linguistic phenomena that has been frequently repeated in linguists' books, but it has not received as much study as other linguistic phenomena, even though it represents one of the prominent linguistic aspects.

After identifying the linguistic meaning of the phenomenon, and tracing the sources of its uses in the books of linguists, especially the writings of Abu Hayyan, we can conclude by defining the phenomenon of grammatical escape as: (A means that grammarians follow to escape from a style of speech in which there is a departure from the grammatical rule that they have established, in order to return to it, taking into account correctness and not falling into error)

توطئة:

عُرفت اللغة العربية بمجموعة كبيرة من الظواهر اللغوية التي شاعت وانتشرت بين نصوصها, واتخذها النحاة واللغويون أداة للتحليل اللغوي, وسبر أغوار اللغة وتذوق النصوص اللغوية المختلفة, ومن هذه الظواهر : الفرار اللغوي, ولعل الفرار الذي يقع في مستوى النحو, أو ما يعرف بـ (الفرار النحوي) أكثر وروداً من غيره الذي يقع في المستويات اللغوية الأخرى.

ولم تنل ظاهرة الفرار سواء على المستوى اللغوي عامة, أو على المستوى النحوي خاصة, حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى, مع أنها تمثل جانباً من الجوانب اللغوية البارزة .

فالناظر في أيّما كتاب نحوي من كتب النحو العربي سيما مدونات العالم اللغوي أبي حيان الأندلسي (ت745هـ), يجد ألفاظاً مثل: (فرّ), ومشتقاته (يفرّ, وفراراً), أو (هرب), ومشتقاته, وغيرها من الألفاظ التي تدل على أن هناك انحرافاً أو خروجاً أُريد لما قعدوه أو قنّنوه وأصّلوه في اللغة, فرصدوا ما فُرَّ منه خروج عن القاعدة, وما فُرَّ إليه هو الحكم المراد.

فظاهرة الفِرار واحدة من الظواهر اللغوية التي تصورها اللغويون ليستقيم عندهم ما قعدوه وليطرد لديهم ما قننوه, فأضفوا بظلال آرائهم على العربي الفصيح وكأنه يبدّل ويقلب ويحذف عن قصد ووعي, فتكلموا بلسانه على أنّه يفرّ من هذا النطق ويلجأ إلى غيره, ويكره هذا التعبير فيجنح عنه, وتصوروا لما فُرَّ منه عللاً, وجعلوا لما فُرَّ إليه أحكاماً.

وبعد استقصاء موارد الفرار في مصنفات أبي حيان الأندلسيّ (ت745هـ), تبّن أن ما يُفرُّ منه ويُفرُّ إليه يقع في اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية, واختصاراً للبحث سيقتصر الكلام على الفرار في المستوى النحوي, الفرار بين الأفعال أنموذجاً, وذلك بعد التعرف على ظاهرة الفرار النحوي (المصطلح والمفهوم), والأفعال في العربية:

الفرار النحوي (المصطلح والمفهوم):

الفِرار في المعنى اللغوي: فَرّ فلان يفِرّ فِراراً, إذا هرب , ورجلٌ فَرورٌ , وفَرّار غير كرار, وأفررته: حملته على أن يفِرّ , وفَرَّ وصف بالمصدر , فالواحد والجمع فيه سواء. [1]

وفي المعنى الاصطلاحي: لم يذكر اللغويون القدماء والمحدثون ـــ بحدود علم الباحث ـــ تعريفاً لمصطلح الفِرار اللغوي عامة أو الفرار النحوي خاصة, والذي تكرر كثيراً في كتبهم, إلّا من قبل الدكتور صالح كاظم عجيل في بحثه (الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه), إذ عرّف ظاهرة الفِرار اللغوي بأنها ((ظاهرة تصورها

اللغويون حين يهرب فيها العربي الفصيح من نطق يستثقله , فيلجأ إلى ما يستخفه, أو من نطقٍ مُلبس, فيأمن معه, أو قبيح فيتجنبه, أو كلام طويل فيختصره, أو يجري فيها اللغوي إلى صنعة أو يجنح عنها))[2]

ويُلحظ من التعريف أن الباحث استمد معنى المصطلح من التعريف اللغوي له, وكذلك راعى فيه جميع المستويات اللغوية, الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية, وكذلك تنبّه إلى علل الفرار اللغوي من خلال تفصيلا التعريف التي ذكرها.

وبعد التعرف على المعنى اللغوي للظاهرة, وتتبع موارد استعمالاتها في كتب اللغويين سيما مدونات أبي حيان, والتعريف السابق الذي ذكره الدكتور صالح كاظم, والذي قصد به الظاهرة التي تحدث على المستويات اللغوية الأربعة, يمكن الخلوص إلى تعريف ظاهرة الفِرار النحوي خاصة بأنها: (وسيلة من الوسائل التي يتبعها النحويون للهروب من أسلوب كلامي فيه خروج عن القاعدة النحوية التي وضعوها, للرجوع إليها, مراعاة للصواب وعدم الوقوع في اللحن).

الأفعال في العربية:

الأفعال هي المكون الثاني من مكونات الكلام العربي بعد الاسم، ويتلوها الحرف, أما حد الفعل فهو كل ما دل على حدث مقترن بزمن[3], يقول أبو حيان: ((الكلمةً إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، والذي قبله هو الفعل))[4]

وقسم النحويون الفعل على أنواع وفق أسس واعتبارات لا يخفى ما فيها من النزعة العقلية المنطقية، إذ ينقسم الفعل على أربعة أقسام, من حيث: الزمن: إلى ماض ومضارع وأمر, ومن حيث الصحة والاعتلال: إلى صحيح ومعتل, ومن حيث الجمود والتصرف: إلى جامد ومتصرف, ومن حيث اللزوم والتعدي: إلى لازم ومتعد.

والفعل الماضي منه: كلمة دلت على حدث وزمان انقضى قبل زمن التلفظ, وحكمه البناء على الفتح قلت حروفه أو كثرت, وقد يخرج عنه إلى البناء على الضم عند اتصاله بواو الجماعة, أو البناء على السكون عند اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة.[5]

أما علّة بنائه؛ فلأنه يشابه الاسم من حيث إنه ينعت به كما ينعت بالأسماء المعربة, نحو: مررتُ برجل قامَ, كما تقول: مررتُ برجل قائم, وكذلك يشابه المضارع في الشرط, كقولك: إن فعلتَ فعلتُ, والمعنى: إن تفعلْ أفعلْ.[6]

ولا يتعين معنى الماضي للمضي فقط وإن كان الغالب من أحواله, فقد ينصرف إلى الحال عندما يقصد به الإنشاء نحو: بعتُ واشتريتُ, وغيرها من ألفاظ العقود, أو قد ينصرف معناه إلى الاستقبال, وذلك عندما

يقتضي طلباً, نحو: رحِمَهُ الله, أو أن يُعطف على ما عُلم استقباله, وقد يحتمل الاستقبال والمضي معاً وذلك عند وقوعه بعد همزة التسوية نحو: سواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ.(7)

وقد قيل بأنّ الماضي أصل الأفعال لأنه أسبق الأمثلة, ولأنّ المضارع هو الماضي مع الزوائد, والأمر منه بعد طرحها, وقد ذهب الجمهور إلى أن الثلاثة أصول وذهب الكوفيون إلى أن الماضي والمضارع فقط أصول وأما الأمر فهو مقتطع من المضارع.(8)

أما الفعل المضارع فـ((كلمة تدل على أمرين معاً: معنًى وزمن صالح للحال والاستقبال)),(9) وقيل: هو ما كانَ في أوله إحدى الزوائد الأربع: الهمز والنون والتاء والياء, فالهمزة للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو قولك: أنا أقوم, والنون للمتكلم إذا كان معه غيره, نحو قولك: نحنُ نقومُ, والتاء للمخاطب نحو: أنتَ تقوم, وتكون التاء أيضاً للمؤنث الغائب نحو: هي تقوم, والياء للغائب نحو: هو يقوم.(10)

وقد سُمّي المضارِع مُضارعاً من المضارَعة وهي المشابهة، إذ إنَّه ضارع الأسماء, أي: شابهها, فأصل المضارعة أن يشرب الفصيلان من ضرع واحد, فسميت المشابهة مضارعة؛ لأنّ المضارعة توجب الشّبه في غالب الأمر.(11)

ويقع الشبه بين الفعل المضارع والاسم من جهة اسم الفاعل, يقول سيبويه: ((وإنَّما ضارَعَت أسماءَ الفاعلين أنَك تقول: إنّ عبدَ اللهِ ليفعَلُ، فيوافقُ قولك: لفاعلٌ، حتى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعِلٌ فيما تريد من المعنى))(12), وكذلك بوقوعه صفة كما يقع اسم الفاعل صفة, فتقول: مررتُ برجل يضربُ, كما تقول: ضارب,(13) وكذلك وقعت المشابهة من حيث دخول اللام الداخلة في خبر إنّ على هذا الفعل كما تدخل على الاسم نحو: إنّ زيداً لقائم، وإنّ زيداً ليقومُ.(14)

والمضارع يصلح لزمانين أحدهما: الحال، والآخر: الاستقبال، ثم تدخل (سين, وسوف) فتهيئه إلى الاستقبال،(15) يقول سيبويه: ((وتقول: سيفعل، وسوفَ يفعلُ ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنىً كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة)),(16) فلمّا أشبه المضارع الاسم من هذه الأوجه حُمل عليه فيما يستحِقه وهو الإعراب.(17)

وقد أجمع البصريون والكوفيون على أنّ الفعل المضارع معرب، ولكن اختلفوا في علة إعرابه, فذهب البصريون إلى أنّه أُعرب للأوجه السابقة في شبهه بالاسم, وذهب الكوفيون إلى أنّه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه.(18)

أمّا فعل الأمر فهو: كلمة دلت على الطلب بذاتها مع قبول ياء المخاطبة,(19) فعلامته التي يعرف بها دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة,(20) وأضاف آخرون نون التوكيد.(21)

وحكمه: البناءُ على السكون، كما ذهبَ البصريونَ, أما الكوفيونَ فيرون أنّه معرب مجزوم,[22] وقد رد المبرد هذا الرأي بقوله: ((فأما إذا كان المأمور مخاطباً ففعله مبنيّ غير مجزوم وذلك قولك: اذهبْ، انطلقْ, وقد كان قوم من النحويين يزعمون أنّ هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش، وذلك لأنّ الإعراب لا يدخل من الأفعال إلاّ فيما كان مضارعاً للأسماء)).[23]

وقد يُبنى فعل الأمر على حذف آخره، وذلك عندما يكونُ معتلاً، نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ، كما قد يبنى على حذف النون، إذا كان مسـنداً إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو ياء المخاطبةِ، نحو: قوما، وقوموا، وقومي,[24] ويبنى على الفتح، إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد نحو: اكتبنّ, واكتبنْ.[25]

ومما جاء من الفِرار النحوي على مستوى الأفعال في مصنفات أبي حيان الأندلسيّ:

ـــ إعمال وتعدية الفعل فراراً من القطع:

من المعلوم أنَّ الفعل ضـربان: متعدٍّ بغيره ومتعدٍّ بنفسـه, فأما المتعدي بغيره فهو الفعل اللازم, وقد يقال فيه (متعدٍّ بحرف جر)؛ لأنّه يتعدى بحرف الجر نحو: خرج زيدٌ, وخرجتُ به, وكذلك فهو يتعدى بالهمزة نحو: خرج زيدٌ وأخرجتـه, ويتعدى بـالتضـعيف, نحو: خرج المتـاع وخرّجتـه, ونقول في الثلاثـة: فرح زيدٌ, وأفرحته, وفرّحته, وفرحتُ به.[26]

يقول سـيبويه: ((تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صـيره إلى شـيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه ... وقد يجيء الشيء على فعّلت فيشرك أفعلت، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فرح وفرّحته، وإن شئت قلت أفرحته))[27]

والمتعدي على ثلاثة أضـرب: إمّا أن يتعدى إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة, فالمتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضربَ زيدٌ عمراً, والمتعدي إلى مفعولين نحو: أعطيتُ زيداً درهماً, والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلمتُ زيداً عمراً فاضـلاً,[28] والهمزة والتضـعيف وحرف الجر كما تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي فهي كذلك تنقل المتعدي إلى واحد إلى متعد إلى اثنين, والمتعدي إلى اثنين إلى متعد إلى ثلاثة مفعولين.[29]

ومما ورد من الفِرار النحوي في الأفعال في مدونات أبي حيان ما علق به على قول سـيبويه: ((فإن قلتَ: ضـربتُ وضـربوني قومَك نصبتَ، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيثُ، أو تَحملُه على البَدَل فتجعله بدلاً من المضـمَر، كأنّك قلت: ضـربتُ وضـربني ناسٌ بنو فلان, وعلى هذا الحدَّ تقول: ضـربتُ وضـربني عبدَ الله، تُضْـمِرُ في ضـربني كما أضـمرتَ في ضـربوني))[30], إذ جاء رد أبي حيان بأن ذلك لا يخلو من الفِرار النحوي فقال: ((وهذا الذي ذكره ـــ أي سيبويه ـــ لا يخلو أن يكون فيه تهيئة وقطع, وذلك مما يفر النحويون منه, لأن ضربني مهيأ أن يعمل في عبد الله, وهو قد قطع عنه)).[31]

والقطع في النحو: وهو المخالفة للأول في حركته الإعرابية، والانفصـــال عنها إلى ما يخالفها في الرفع، أو النصب، بشرط أن يكون الرفع أو النصب غير موجود في الأول، فإن كان الأول مرفوعا جاز قطع ما بعده إلى النصــب، وإن كان الأول منصــوبا جاز قطع ما بعده إلى الرفع. وإن كان الأول مجرورا جاز فيما بعده القطع إلى الرفع، أو: القطع إلى النصب.[32]

وقول سيبويه في عبارة: (ضربوني قومَك) بنصب (قومك) وقطعه عن البدلية من الضمير المتصل (واو الجماعة), وجعله مفعولاً به لفعل محذوف تقديره(أعني), وتعميم ذلك على عبارة (ضــربني عبدَ الله), بقطع (عبد الله) أيضاً عن الفاعلية, أو البدلية من الضمير المستتر في الفعل (ضرب) المقدر بـــ(هو) وجعله مفعولا به لفعل محذوف.

والفرق بين العبارتين هو أن في الأولى (فعل+ فاعل ضـــمير ظاهر+ مفعول به+ بدل من الفاعل أو مفعول به لفعل محذوف), أما في الثانية(فعل+ فاعل ضـــمير مســـتتر+ مفعول به+ بدل من الفاعل أو مفعول به لفعل محذوف), فالفاعل في العبارة الأولى ضمير ظاهر وفي الثانية ضمير مستتر.

وجواز الإتباع على البدلية والقطع إما أن يكون تفصيلاً لمجمل مذكور وأن يكون وافياً نحو: مررتُ برجالٍ زيدٍ وعمرٍ وبكرٍ, أو يكون غير تفصـــيل, نحو: مررتً بزيدٍ أخيك, فيجوز في (أخيك) الجر على أنه بدل من (زيد) ويجوز فيه القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ, أو إلى النصب بإضمار (أعني).[33]

وملخص ما سـبق في القطع أنه: مخالفة الاسـم الثاني لعلامة الاسـم الأول، فإذا كان الأول مرفوعاً جاز في الثاني النصــب على القطع، مع إعراب المقطوع مفعولا به لفعل محذوف. وإذا كان الأول منصــوبا جاز القطع في الثاني إلى الرفع، أو إلى النصـــب، أو إلى الجر، مع إعرابه في كل حالة بما يناســـبها، وتقدير العامل الملائم لها.[34]

أما الغرض من القطع ومن العدول عن الإعراب للتابع إلى الإعراب الآخر، فغرض بلاغي، هو بيان أن المقطوع يستحق اهتماماً خاصاً، لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته.[35]

وجاء رد أبي حيان على قول ســـيبويه بأن النحويين غالباً ما يفرون من التهيأة والقطع, كونها تلزم تقدير محذوف في الجملة إلا لضرورة يقتضيها المعنى, أما في عبارات كهذه فالقول بتعدية الفعل أولى من القول بالقطع, فالفعل (ضـرب) مهيأ أن يعمل في (عبد الله)؛ لأنّه من الأفعال المتعدية إلى مفعولها دون واسـطة, فيكون في العبارة تقديم وتأخير دون الحاجة إلى تقدير محذوف.

ــ فتح أحرف المضارعة مع الثلاثي وضمها مع الرباعي فراراً من كثرة الاستعمال:

أحرف المضارعة مضمومة في الرباعي، مفتوحة في ما عداه, وفي علّة ذلك يقول الرضيّ: ((أصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضـارعة في الثلاثي؛ لأن الفتح، لخفّته، هو الأصـل، فكان بالثلاثي: الأصـل أولى، أو لأنّ الرباعي أقلّ، فاحتمل الأثقل الذي هو الضـم، وتركوا الكسـر؛ لأن الياء من حروف المضـارعة يستثقل عليها)),[36] فالعِلّة عنده من باب ضـمّ الأصـل إلى الأصـل؛ لأن الفتحة أصـل في الحركات؛ لخفّتها، فاستحقها الثلاثي؛ لأنه أصـل الأفعال، أمّا ضـمُّ حرف المضـارعة وما الحق به فهو من باب حمل الثقيل على القليل لأن الرباعي أقلّ والضم أثقل ((فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقلّ الأثقل؛ ليعادلوا بينهما)).[37]

وذكر ابن الورّاق(ت381هـ) وجهاً آخر إذ قال: ((وهو أن الضم أقوى من الفتح، وكان الرباعي قد حُذف منه حرف، فوجب أن يُعطى الرباعي الحركة القوية، ليكون فيه مع الفصل عوِضاً من المحذوف)).[38]

ووافق أبو حيان النحويين في ذلك إذ قال: ((واعلم أن حركات هذه الحروف ـــــــــ أعني حروف المضارعة ـــ مع الرباعي الضم, سواء أكان مجرداً نحو: يُدحرج, أم مزيداً, يُضارب, ومع الثلاثي وما زاد على الرباعي الفتح, نحو: يَضرب ويَنطلق يَستخرج, إذا كان مبنياً للفاعل)).[39]

والذي يستوقفنا هنا، الخماسي والسداسي، وهما أقل من الثلاثي أيضاً، ومن الرباعي كذلك، فَلِمَ لم تسرِ القاعدة وتطّرد فيكون الأثقل للأقل، شأنه شأن الرباعي.

والذي نراه أنهم أعطوا الفتح وهو الأخف لما هو ثقيل هو الخماسـي والسـداسـي، لتسـري قاعدتهم إعطاء الأخف للأثقل، وإذا نظرنا إلى بنية الخماسـي أو السـداسـي، لوجدناها أكثر، وأطول من الثلاثي ومن الرباعي, فالخماسـي والسـداسـي مفتوح حرف المضـارعة نظراً لطول بنيته، أمّا الثلاثي فأعطي الفتح لكثرته ولخفّتها، والكثير يناسبه الخفيف.

ووصف ذلك أبو حيان بأن فيه فراراً نحوياً, فالفعل الثلاثي كثير في كلام العرب, أما الفعل الرباعي فأقل, والعرب تسـتعمل الفتحة مع الكثير لخفتها وغير الفتحة مع القليل كونها أثقل, هروباً من اسـتعمال القليل لو خُفّفف, يقول أبو حيان: ((وكان في هذين الفتح لأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقيل, فاختاروا الفتح للكثير والثقيل لخفة الفتح, واختاروا الضم للقليل لئلا يكثر استعمال القليل لو خففوه)).[40]

فعلّة أبي حيان تكمن في الفرار من أن يكثر اسـتعمال القليل, فلو اسـتملوا الفتحة الخفيفة مع القليل لكثر اسـتعماله, فاسـتعملوا الضـمة الثقيلة مع القليل, وجاء ذلك موافقاً لما ذكره ابن الوراق بقوله: ((فَإِن قيل: فَلم صَـار الرباعي أولى من ضـم الثلاثي؟ قيل: لِأَن الرباعي أقل فِي كَلَامهم من الثلاثي، وكرهوا ضـم الثلاثي لِئَلَّا يكثر فِي كَلَامهم مَا يستثقلون)).[41]

ـــ حذف حرف العلة في المضارع المعتل عند الجزم فراراً من التباسه بالمرفوع:

إن الجزم إعراب يختص بالأفعال ، كما إن الجر إعراب يختص بالأسماء، ولما كان الجر بحرف جار، فكذا الجزم يكون بحرف جازم,[42] وحروف الجزم على قسمين: قسم يجزم فعلاً واحداً, وهو: (لم، لما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: لِيفعلْ, ولا في النهي),[43] وقسم يجزم فعلين، وهو الشرط والجزاء.[44]

والأفعال المضارعة تجزم عند دخول أحد الجوازم عليها وتكون علامة جزمها بحسب نوع الفعل المضارع, فإذا كان صحيح الآخر فيجزم بالسكون, وإن كان معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء, يجزم بحذف حرف العلة منه, أو كان من الأفعال الخمسة المسندة إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة تكون علامة جزمه حذف النون من آخره.[45]

وحرف العلة يحذف من آخر المضارع عند الجزم, وقد أورد النحويون عللا لذلك الحذف, يقول الرضي: ((وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم، يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاِستثقال قبل دخول الجازم، فلمّا دخل، لم يجد في آخر الكلمة، إلا حرف العِلّة المشابه للحركة فحذفه)),[46] ويقول ابن الوراق: ((وجاز حذف الحرف؛ لضعفه، إذ كان ساكناً، فجرى، مجرى الحركة في جواز الحذف عليه)),[47] وإلى ذلك ذهب ابن الأنباري, إذ قال: ((وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم؛ لأنها أشبهت الحركات)).[48]

أما أبو حيان فيرى أنّ ((حرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بالأصلي, فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف, لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك)).[49]

وعلل ذلك بأنه فرار نحوي من التباس الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم بالمرفوع لو بقي حرف العلة على حاله, فكان الحذف ـــــ أي حذف حف العلة ـــ فِراراً من التباس المجزوم بالمرفوع من هذه الأفعال فقال: ((فحذف الجازم الضمة المقدرة, وحُذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع, لكون الصورة تكون واحدة, فلذلك قلنا إنّ هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم)).[50]

وعلة أبي حيان تشبه إلى حد ما علة سيبويه, إذ يقول: ((واعلم أنّ الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذِفَ في الجزم؛ لئِلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع. وذلك قولك: لم يَرْمِ ولم يغزُ ولم يْخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخِر، تقول: هو يَرْمي ، ويغزو، ويخشى)).[51]

فتكون علامة جزم المضارع المعتل الآخر السكون, وإنما حذفت حروف العلة من آخر المجزوم فراراً من التباس المضارع المعتل المرفوع بالمجزوم لو بقيت الحروف دون حذف.

أما الخليل فيرى أنّ ((علامات الْجَزْم خمس السّــكُون والضــمة والكســرة والفتحة وَإِسْــقَاط النُّون, فالسكون لم يخرجْ, والضمة لم يدعُ, وَلم يغزُ, والكسرة لم يقْضِ وَلم يرمِ, والفتحة لم يتهادَ وَلم يتصابَ, وَسُقُوط النُّون لم يخرجَا فِي الِاثْنَيْنِ وَلم يخرجُوا فِي الْجَمِيع)).[52]

وخالفه بذلك المحدثون إذ يرون أنّ الحذف هنا، هو قطع لإمتداد الحركة,[53] وهذا ما يســمى عند الصوتيين ((تقصير صوت المد)),[54] ولا شكّ أن الحركة ـــ صوت المد القصير عندهم ـــ الباقية على الفعل المعتل بعد الحذف نحو: لم يرمِ، ولم يغزُ، ولم يرَ، ما هي إلا دليل على ذلك المحذوف، وليست حركة إعراب.

ـــ حذف الفعل عند تكرار أو حصر مصدره فراراً من الجمع بين العوض والمعوض:

قال النحويون بحذف الفعل لقرينه تدل عليه، ويبقى عمله في ما عمل فيه، سواء أكان عمله نصباً أم رفعاً,[55] كما اهتم الباحثون بتفصيل حذف الفعل ذاكرين أساليب العربية التي يحذف فيها الفعل وجوباً أو جوازاً, كما عرضوا للدلالات التي يحملها حذف الفعل في تلك التراكيب اللغوية.[56]

والمعروف أن الفعل عامل لفظي أســاســي, وأحد ركني الجملة الفعلة, ولا يصــح أن يكون أســاســاً ويحذف, وما جاء في العربية على هذا النحو حمله النحويون على محمل التأويل, فأوجبوا إضــمــاره في بعض التراكيب, كما قالوا بجوازه في تراكيب أخرى.

ومن التراكيب التي ذكرها النحويون والتي يحذف فيها الفعل: حذف الفعل العامل في المفعول المطلق, فعامل المفعول المطلق من حيث الإظهار والحذف ثلاثة أقسام:[57]

قســم يجب فيه إظهار الفعل, إذ لا يجوز حذف عامل المفعول المطلق إذا كان الغرض من المفعول المطلق توكيد عامله.

وقسم يجوز فيه الإظهار والحذف لدليل لفظي أو معنوي, كقولك لمن قدم من السفر: قدوماً مباركاً, أي: قدمتَ قدوماً مباركاً, فحذف عامل المفعول المطلق لدلالة الحال عليه.

وقسم ثالث: يجب فيه حذف الفعل لقيام المصدر مقامه, أي يكون المصدر بدلاً من فعله, ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه, يقول سيبويه : ((وإنما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل)).[58]

فمن المواضع التي ذكرها النحويون لحذف الفعل, حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور, يقول الرضــي: ((هذا مصــدر يجب حذف فعله ... أن يكون المصــدر مكرراً, أو بعد (إلّا) أو معناها, نحو: ما زيدٌ إلا سيراً, وما الدهر إلا تقلباً, وإنما أنت سيراً, وزيدٌ سيراً سيراً)).[59]

فإذا قام التكرار مقام فعل المفعول المطلق الذي يعرب خبرا وجب حذف الفعل: نحو: زيد سيراً سيراً, أي: زيد يسير سيرا, فـ (زيد): مبتدأ, والخبر محذوف تقديره (يسير), ووجب حذفه لقيام تكرار (سيراً) مقامه, و(سيراً) الأولى: مفعول مطلق منصوب, و(سيراً) الثانية: توكيد لفظي منصوب.

وكذلك إذا كان المفعول المطلق محصورا وفعله المحذوف يعرب خبرا: نحو: (ما زيدٌ إلا سيراً) و(إنما زيدٌ سيراً), فخبر (زيد) في المثالين محذوف تقديره: (يسير), و(سيراً) مفعول مطلق ينوب عنه.

وقد وصف أبو حيان حذف الفعل في هذه التراكيب اللغوية بأنه فِرار نحوي من اجتماع العوض والمعوض عنه, فذكر المصدر جاء عوضاً عن ذكر الفعل الذي امتنع إظهاره, يقول أبو حيان: ((مثاله مكرراً: زيد سيراً سيراً, ومثاله محصوراً: ما أنت إلا سيراً ... فحذف الفعل, واستغنى عنه بمصدره, وجعل تكراره بدلا من اللفظ بالفعل, فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومعوض عنه, والحصر قام مقام التكرار في سببية التزام الإضمار)).[60]

وذكر مثل ذلك أيضاً في موضع آخر إذ قال: ((ألا ترى أنك لا تقول: كان زيداً قائماً كوناً, لئلا تجمع بين العوض والمعوض منه ...)).[61]

ــ تشبيه (ليس) بـ(ما) فِراراً من التناقض في زمن خبرها:

الفعل (ليس) من الأفعال الناقصة, وهي أفعال تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ عمل المبتدأ والخبر، وترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها, وهذهِ الأفعال: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وأفعال ظن وأخواتها, ولا تستغني هذه الأفعال عن منصوبها بمرفوعها، المسند إليه، ولا يتم الكلام إلّا بذكر منصوبها.[62]

واختلفوا في علّة تسميتها ناقصة فذهبَ أكثر النحويين إلى أنها سميت ناقصة لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمان في حين أنّ هذهِ الأفعال لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث؛ فكانت ناقصة لدلالتها على الزمان فقط وتجردها من الحدث.[63]

وذهبَ آخرون إلى أنّها سميت ناقصة لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام، بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب؛ فإنّهُ يتم مع مرفوعها كلام,[64] وقد جمع أبو حيان العلتين معا بقوله: ((وسميت هذه الأفعال نواقص؛ لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل سميت بذلك؛ لأنها لا تدل على الحدث)).[65]

وأختلف النحويون في (ليس) بين تركيبها وبساطتها,[66] كما اختلفوا بين حرفيتها وفعليتها.[67]

وجاء في كتاب سيبويه: ((وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يَكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد)).[68]

وجاء في موضع آخر: ((فمن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تَذْكُرَ الفعلَ ولم تُعْمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في إنَّهُ)).[69]

وفيما ذكره سيبويه وقع الفعل الماضي خبراً لـــــــ(ليس), والتقدير: ليس الأمرُ والشأن خلَقَ الله مثله, وليس الأمرُ والشــأن قالها زيد, وقد فهم ابن مالك من نص سـيبويه جواز المسـألة فقال: ((وقد يليها الماضــي ... وحكى سيبويه عن بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه, وليس قالها زيد)).[70]

وقد اشـترط أبو حيان أن يكون اسـمها ضـمير الشـأن, فقال: ((أنه لا يجوز أن يقع خبر (ليس) فعلًا ماضيًا إلا إن كان اسمها ضمير الأمر والشأن ... وحكى سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، والوجه في هذا أن يكون في (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعده خبر)).[71]

وأورد أبو حيان احتمالات أخرى لمجيء خبر (ليس) فعلا ماضياً, منها: أن تكون مشبهة بالحرف (ما), فيقول: ((يحتمل ثلاثة أشياء؛ أحدها أن تكون (ليس) مشبهة بـــــــ(ما), فلا تحتاج إلى اسم وخبر, ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن, بدليل قوله في باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام: ((وقد زعم بعضهم أن ليس كـ(ما), وذلك قليل لا يكاد يعرف)),[72] فلا ينبغي أن يحمل عليه ما وجدت مندوحة, فلم يبق إلا الوجهان الباقيان, عدل إلى أحدهما لأن هذا موضع تعظيم وتشريف, وضمير الشأن والقصة على هذا وضعه لا يقال إلا في موضع الإبهام والتعظيم)).[73]

وقد عدّ ذلك أبو حيان من باب الفرار النحوي, فـــــــ(ليس) تستعمل في العربية لنفي الحال, ومجيء خبرها فعل ماض فيه تناقض, أما جعلها مشــبهة بالحرف (ما) فهو فرار من ذلك التناقض, إذ يقول: ((فإن قلت: إنما فرّ إلى ذلك لأن خبر (ليس) لا يكون بالماضـــي فراراً من التناقض لأنها لنفس الحال, فبعدت نســبته من الماضي)).[74]

ــ عمل (عسى) تامة فراراً من الفصل بينها وبين ومعمولها بأجنبي:

عدّ النحويون (عســى) من أفعال المقاربة, وأفعال هذا الباب ثلاثة أنواع: وهذا من باب تسـمية الكل باســم الجزء, وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضــع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشـك، وكرب، وما وضـع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسـى، واخلولق، وحرى، وما وضـع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ.[75]

ولما كانت (عسـى) فعل مقاربة, فقد حُملت على (كان) برفع الاسـم الأول ونصـب الثاني فتجري مجرى الأفعال الناقصة, غير أنها تفترق عن (كان) في أنّ الخبر فيها لا يكون إلّا مضارعاً مسبوقاً بـ(أن) الناصبة، ونَدَرَ

مجيؤه اسـماً,[76] والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر, ألا ترى أن كان وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر, كما أن هذه لأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر.[77]

ويرى جمهور النحويين أنّ (عسـى) فعل، خلافاً لابن السـراج فإنّه زعم أنّها حرف,[78] لأنّ الجامع بينهما إفادة معنى الترجي وعدم التصريف, وقد نقل النحويون القول بحرفية (عسى) عن سيبويه.[79]

وقد أورد النحويون وجهاً آخر لـ(عسى) بأنها قد تكون تامة, يقول ابن يعيش: ((منها (عسى), ولها مذهبان: أحدهما أن تكون بمنزلة (قارب)، فيكون لها مرفوع ومنصـوب، إلا أن منصـوبها مشـروط فيه أن يكون (أن) مع الفعل متأولاً بالمصدر, كقولك: (عسى زيد أن يخرج), في معنى: قارب زيد الخروج, ونحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَـى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾{المائدة:52}. والثاني أن يكون بمنزلة (قرب)، فلا يكون لها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها (أن) مع الفعل في تأويل المصـدر, كقولك: (عسـى أن يخرج زيد), في معنى: قرب خروجه. قال الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾{البقرة:216} ...)).[80]

وجاء ذكر الخلاف حول عمل (عسى) عند ابن عقيل بعد أن حدد (عسى) التامة بأنها المسنودة إلى (أن والفعل), فقال: ((وهذا إذا لم يلِ الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به فإن وليه نحو: عسى أن يقوم زيد, فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن) فـ(أن) وما بعدها فاعل لـ(عسى), وهي تامة ولا خبر لها, وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بـ(عسى) اسماً لها وأن والفعل في موضع نصب بـ(عسى) وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى), وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية)).[81]

وإلى هذا الوجه قد أشـار أبو حيان بقوله: ((منهم من منع ذلك, وإلى المنع ذهب الأسـتاذ أبو علي, وزعم أنه لا يجوز في (عسـى) في (عسـى أن يذهب عمرو) وأشـباهه إلا أن يكون (عمرو) فاعلاً لـ(يذهب). والذي يجيز تقديمه يجيز هذا الوجه الأخير, وتسـد (أن) مع صـلتها في ذلك مسـد الاسـم والخبر, كما سـدت مع صلتها مسد مفعولي ظننتُ في قولك: ظننتُ أن يقومَ زيدٌ)).[82]

أما في مثل قوله تعالى: ﴿عَسَـى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ {الإسـراء:79}, يوجب النحويون إعراب كلمة: ﴿رَبُّكَ﴾, فاعلاً للفعل: ﴿يَبْعَثَكَ﴾. ولا يجيزون أن تكون مبتدأ متأخراً، ولا اسماً لـ (عسى) الناقصة، ولا غير ذلك. وحجتهم في المنع أن إعرابها بغير الفاعلية للفعل: ﴿يَبْعَثَكَ﴾, يؤدى إلى وجود كلمة أجنبية في وسـط صلة (أنْ) فمن الخطأ إعراب (أن): مصدرية, و﴿يَبْعَثَكَ﴾, مضارع منصوب بها، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على ﴿رَبُّكَ﴾, المتأخر في اللفظ؛ دون الرتبة؛ وعلة الخطأ أن كلمة: ﴿رَبُّكَ﴾, سواء أكانت مبتدأ متأخراً،

أم اسماً لـــ(عسى)، قد وقعت غريبة بين أجزاء صلة (أنْ) لأنها ليست من تلك الصلة، وفصَلتْ بين تلك الأجزاء. ولا يجوز الفصل بأجنبي في تلك الصلة. مع إعراب: ﴿مَقَامًا﴾: ظرف.(83)

وقد عدّ أبو حيان ذلك فراراً نحوياً, إذ يفرّ النحويون من إعراب (ربُّكَ) اسماً لـــــ(عسى) الناقصة؛ كونه أجنبي فهو فاعل للفعل (يَبعَثَكَ) المنصوب بـ(أن) المصدرية المشكلة بمصدرها المؤول معه فاعلاً لـ(عسى) التامة, فيقول: ((ومن هذا الوجه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾{الإسراء:79}, ولا يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَبْعَثَكَ ﴾ في موضع خبر ﴿عَسَى﴾, و﴿رَبُّكَ﴾ اسم ﴿عَسَى﴾ لئلا يفصل بين ﴿أَنْ يَبْعَثَكَ﴾ وبين ﴿مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ بـ﴿رَبُّكَ﴾, وهو أجنبي من ﴿يَبْعَثَكَ﴾ لأنه مرفوع بعسى)).(84)

الخاتمة والنتائج:

بعد التطواف في أركان موضوع (الفرار النحوي عند أبي حيان الأندلسيّ, الفرار بين الأفعال أنموذجاً) وزواياه بدءاً من التعريف به وبالأفعال في العربية, يحسن الاختصار ثم الانسلال إلى النتائج ويمكن حصر النتائج في الملخص الآتي:

1ـــــ رصد البحث ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين وعلى جميع مستويات اللغة, ومنها المستوى النحوي, إلا أنها لم تنل حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

2ـــــ ظاهرة الفرار النحوي في العربية جاءت صريحاً في التراث اللغوي العربي عموماً وفي مدونات أبي حيان الأندلسي خصوصاً, معبراً عنها بمصطلحات خاصة, لذا جاء البحث محاولة لإثبات هذه الظاهرة وتحديد مفهومها.

3ـــــ استعمل أبو حيان لهذه الظاهرة ألفاظاً إلى جانب (فرّ) ومشتقاته (فرّ, يفرّ, فراراً), منها:(هرب) ومشتقاته (هرب, يهرب, هروباً), وكذلك صيغة (لئلّا) التي أدّت معنى الفرار ذاته في سابقاتها.

4ـــــ احتوى البحث على عدد كبير من الشواهد لظاهرة الفرار النحوي في مدونات أبي حيان الأندلسي موضع البحث مما يدلل على حقيقة وجود الظاهرة مع ثراء اللغة بمثيلاتها من الظواهر اللغوية الأخرى.

5ـــــ أعتمد أبو حيان طرقاً وأساليب مختلفة للتعبير عن الظاهرة منها: ما تكلم فيها عن مستعمل اللغة وإيثاره نطق كلمة بطريقة ما أو استعماله للفظ دون آخر, فعبّر عنه بأنه فرار نحوي, ومنها ما تكلم فيها عن تعليلات اللغويين وتفسيراتهم فوصفها بأنها فرار نحوي.

6ـــــ كشف البحث أن من يريد أن يشتغل بظاهرة من الظواهر اللغوية لا بد له من التعمق في علوم العربية بأنواعها من لغة وبيان وبديع ونحو وصرف ودلالة؛ وذلك لأن الكثير من هذه الظواهر والتي لا تتكشف

إلا بتأمل في أســاليب اللغة ومجيئها على هذا الوجه دون غيره, فالســر والنكتة اللغوية التي يحملها ذلك التركيب يحمل حِكَماً ومقصداً لولا ذلك الوجه لما ظهرت تلك الحِكَم والمقاصد.

7ـــ بين البحث أن ظاهرة الفرار النحوي أفادت توسعاً في العربية, هذا التوسع أدى إلى إثراء التراكيب في العربية إذ أمكن استعمال تراكيب بدل غيرها, كما كشفت الظاهرة عن مرونة في اللغة العربية وبعد قواعدها عن الجمود, وذلك رداً على المتحاملين من أن قواعد العربية قوالبها جامدة.

وأخيراً وليس آخراً فالبحث إن وصـل إل حسـنات فمرد ذلك إلى التراث الضـخم الذي تركه لنا علماء العربية الأوائل, وإن أصـاب البحث قصـوراً وهنات فمرد ذلك إلى جهد صـاحبه الذي حاول قدر الطاقة والإمكان طالباً من المولى عزّ وجلّ أن يلهمه السداد والتوفيق.

الهوامش:

(1) ينظر: تهذيب اللغة: 15/ 172 و173 وأساس البلاغة: 2/ 15 والصحاح: 2/ 870 ولسان العرب:5/ 50

(2) الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه: 369

(3) ينظر: كتاب سيبويه: 48/1

(4) التذييل والتكميل: 22/1

(5) ينظر: المقتضب: 2/2 والأصول في النحو: 36/1 و38 والنحو الوافي: 80/1

(6) ينظر: كتاب سيبويه:16/1 والمقتضب: 2/2

(7) ينظر: همع الهوامع: 43/1

(8) ينظر: المصدر نفسه: 45/1

(9) النحو الوافي: 47/1

(10) ينظر: المفصل: 321 والأصول في النحو: 39/1 والنحو الوافي: 47/1

(11) ينظر: الأصول في النحو: 123/1 وأسرار العربية:48 والتذييل والتكميل: 67/1

(12) كتاب سيبويه: 14/1

(13) ينظر: أسرار العربية: 49

(14) ينظر: المصدر نفسه: 49

(15) ينظر: الأصول في النحو: 39/1 والمفصل: 321

(16) كتاب سيبويه: 14/1

(17) ينظر: شرح المفصل: 208/4 والإيضاح في علل النحو: 80

(18) ينظر: الإنصاف: 446/2 و447

(19) ينظر: شرح المفصل: 289/4 والنحو الوافي: 48/1

(20) ينظر: شرح المفصل: 289/4 والنحو الوافي: 64/1

(21) ينظر: همع الهوامع: 34/1

(22) ينظر: الأنصاف: 427/2

(23) المقتضب: 131/2 وينظر: المصدر نفسه: 3/2

(24) ينظر: النحو الوافي: 101/1

(25) ينظر: النحو الوافي: 100/1

(26) ينظر: ارتشاف الضرب: 2088/4 والتذييل والتكميل: 5/7 والنحو الوافي: 150/2
(27) كتاب سيبويه: 55/4
(28) ينظر: شرح المفصل: 295/4 وارتشاف الضرب: 2092/4 و2093
(29) ينظر: النحو الوافي: 158/2 - 166
(30) كتاب سيبويه: 78/1
(31) التذييل والتكميل: 127/7
(32) ينظر: النحو الوافي: 320/1
(33) ينظر: ارتشاف الضرب: 1973/4 والنحو الوافي: 677/3
(34) ينظر: النحو الوافي 320/1
(35) ينظر: المصدر نفسه: 320/1
(36) شرح الرضي على الكافية: 19/4
(37) أسرار العربية: 278
(38) علل النحو:184
(39) التذييل والتكميل: 78/1
(40) المصدر نفسه: 78/1
(41) علل النحو: 184
(42) ينظر: كتاب سيبويه: 9/3 وارتشاف الضرب: 1855/4
(43) ينظر: كتاب سيبويه: 8/3 وشرح المفصل: 263/4 وشرح الرضي على الكافية: 81/4
(44) ينظر: كتاب سيبويه: 56/3 و93 وشرح المفصل: 263/4 – 288 والنحو الوافي: 405/4 و421
(45) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 72 وشرح قطر الندى: 55 والنحو الوافي: 182/1 و183
(46) شرح الرضي على الكافية: 25/4
(47) علل النحو: 157
(48) أسرار العربية: 230
(49) التذييل والتكميل: 203/1
(50) المصدر نفسه: 293/1
(51) كتاب سيبويه: 23/1
(52) الجمل في النحو: 211 و222
(53) ينظر: نحو المعاني: 53
(54) في الأصوات اللغوية: 291
(55) ينظر: كتاب سيبويه: 341/1 وشرح شذور الذهب: 213 وأوضح المسالك: 88/2 وهمع الهوامع: 133/2
(56) ينظر: حذف العامل في التركيب النحوي: 84 وما بعدها والأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم:1 – 16
(57) ينظر: كتاب سيبويه: 335/1 وهمع الهوامع: 103/2 و120 وشرح الرضي على الكافية: 305/1 والتذييل والتكميل: 160/7 ومعاني النحو: 165/2
(58) كتاب سيبويه: 312/1
(59) شرح الرضي على الكافية: 315/1
(60) التذييل والتكميل: 83/4 وينظر: المصدر نفسه: 205/7
(61) المصدر نفسه: 205/4
(62) ينظر: أسرار العربية: 113 وشرح المفصل: 336/4 وارتشاف الضرب: 1146/3 ومعاني النحو: 208/1
(63) ينظر: التذييل والتكميل: 133/4 والنحو الوافي: 545/1
(64) ينظر: التذييل والتكميل: 132/4 والنحو الوافي: 545/1

(65) ارتشاف الضرب: 1151/3
(66) ينظر: كتاب العين: 300/7 ومعجم مقاييس اللغة: 164/1 والمسائل الحلبيات: 281 و282 وفي النحو العربي قواعد وتطبيق:137
(67) ينظر: كتاب سيبويه: 21/1 والمقتضب: 87 و406 والأصول في النحو: 83/1/1 وشرح المفصل: 111/7
(68) كتاب سيبويه: 147/1
(69) المصدر نفسه: 70/1
(70) شرح تسهيل الفوائد: 344/1
(71) التذييل والتكميل: 148/4
(72) كتاب سيبويه: 147/1
(73) التذييل والتكميل: 149/4 وينظر: كتاب سيبويه: 145/1 و147
(74) التذييل والتكميل: 149/4
(75) ينظر: شرح ابن الناظم: 110 وشرح ابن عقيل: 323/1
(76) ينظر: شرح ابن عقيل: 322/1 – 324 وشرح الأشموني: 433/1
(77) ينظر: شرح المفصل: 372/4
(78) ينظر: الأصول في النحو :2/ 218 وأسرار العربية: 108 ومغني اللبيب: 1/ 201 والتذييل والتكميل: 327/4
(79) ينظر: كتاب سيبويه: 375/2 وأوضح المسالك: 319/1
(80) شرح المفصل: 372/4 وينظر: كتاب سيبويه: 158/3
(81) شرح ابن عقيل: 341/1 و342 وينظر: التوطئة: 297 والمقتضب: 68/3 و69 والإيضاح العضدي: 77
(82) التذييل والتكميل: 351/4 وينظر: التوطئة:297 والإيضاح العضدي: 77
(83) ينظر: شرح المفصل: 376/4 وشرح الرضي: 217/4 والنحو الوافي: 629/1
(84) التذييل والتكميل: 351/4

المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

1ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ), تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, ط1, مكتبة الخانجي, القاهرة, 1418هـ ـ 1998م.

2ـ أساس البلاغة, أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت 1419هـ ـ 1998م. .

3ـ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ), تحقيق: محمد بهجت البيطار، د ط, مطبعة الترقي, دمشق 1957م.

4ـ الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, د ط, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1431هـ.

5ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط4, المكتبة العصرية, القاهرة 1424هـ ـ 2003م.

6ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, د ط, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1431هـ.

7- الإيضاح العضدي, أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ), تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود, ط1, د م, 1389هـ - 1969م.

8- الإيضاح في علل النحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ), تحقيق: الدكتور مازن المبارك, ط5, دار النفائس بيروت 1406هـ - 1986م.

9- البحر المحيط في التفسير, أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي (ت745هـ), تحقيق: صدقي محمد جميل, ط2، دار الفكر, بيروت 1420هـ.

10- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, الأجزاء (من 1 إلى 5), ط1, دار القلم, دمشق, 1418هـ - 1997م, والأجزاء (من 6 إلى 11), ط1, دار كنوز, الرياض, 1434هـ - 2013م.

11- تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت 2001م.

12- التوطئة, أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر الأزدي الاشبيلي الأندلسي (ت645هـ), تحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع, د ط, جامعة الكويت 1986م.

13- الجمل في النحو, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت170هـ), تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة, ط5, د م, 1416هـ - 1995م.

14- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ), تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, ط20، دار التراث, القاهرة 1400هـ - 1980م.

15- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ), تحقيق: محمد باسل عون السود, ط1, دار الكتب العلمية, 1420هـ - 2000م.

16ـ شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر, ط2, جامعة قان يونس بنغازي 1996م.

17- شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ), تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د ط, دار الكتب العلمية, بيروت 1395هـ - 1975م.

18- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت761هـ), تحقيق: عبد الغني الدقر, د ط, الشركة المتحدة للتوزيع, سوريا 1431هـ .

19- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش (ت643هـ), تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1422هـ - 2001م.

20- الصحاح, تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, ط4, دار العلم للملايين, بيروت 1307هـ - 1987م.

21- علل النحو, أبو الحسن, محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت٣٨١هـ), تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش, ط1, مكتبة الرشد, الرياض١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

22- العين, الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، ط2, مؤسسة دار الهجرة, 1409هـ.

23ـ في الأصوات اللغوية, دراسة في أصوات المد العربية, الدكتور غالب فاضل المطلبي, ط1, وزارة الثقافة والإعلام بغداد 1984م.

24ــ في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت 1406هـ ــ 1986م.

25ـ كتاب سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون, ط3, عالم الكتب, بيروت, 1403هـ ـ 1983م.

26ـ لسان العرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي (ت711هـ), ط3, دار صادر بيروت 1414هـ.

27ـ المسائل الحلبيات, أبو علي الفارسي (ت377هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, ط1, دار القلم دمشق 1407هـ ـ 1987م.

28ــ معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط1, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن 1420هـ ــ 2000م.

29ـ المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت538هـ), تحقيق: الدكتور علي بو ملحم, ط1, مكتبة الهلال, بيروت, 1993م.

30ـ مقاييس اللغة, أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت395هـ), تحقيق: الدكتور عبد السلام محمد هارون, د ط, دار الفكر, 1399هـ ـ 1979م.

31ـ المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ), تحقيق: عبد الخالق عضيمة, د ط, عالم الكتب, بيروت 1963م.

32ـ النحو العربي, نقد وبناء, الدكتور إبراهيم السامرائي, د ط, دار صادق, بيروت 1388هـ ـ 1968م.

33ـ النحو الوافي, عباس حسن, ط15, دار المعارف, مصر 1431هـ .

34ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, د ط, المكتبة التوفيقية, القاهرة 1431هـ .

ثانيا: الرسائل الجامعية

ـ الأثر الدلالي لحذف الفعل في القرآن الكريم, زهراء ميري حمادي الجنابي, رسالة ماجستير, كلية التربية للبنات جامعة الكوفة 2009م.

ثالثا: الأبحاث

1ـ حذف العامل في التركيب النحوي, دراسة في الوظيفة التداولية, الدكتور محمود رزايقية, مجلة دراسات, المركز الجامعي, الجزائر, المجلد:7 العدد:3 لعام 2018م.

2ـ الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه, الدكتور صالح كاظم عجيل, مجلة كلية التربية الأساسية, جامعة بابل, العدد: 16 لعام 2014م.

3ـ الفرار اللغوي, الدكتور عمر بورنان, مجلة الممارسات اللغوية, جامعة مولود معمري, العدد 290 لعام 2015م.